بل لكونهم لا يتمكنون من الاقامة باختيارهم من محاربي الكفرة وان محاربتهم
قبل وقوعها تنزل منزلة الحقيقة بقرينة ان الشوكة لهم ثمة وعند
الى يوسف اذا نزلوا بيوت المدينة اتموا لانهم في الجانب الاكذا في كفاية المنتهى
والفرق ان الابنية محل للاقامة والصحراء ليست كذلك اقول في التاتارخانية وفيها
عنه اذا استولى العسكر ونزلوا بيوتهم وكروعهم والمسلمين
مفتة وشوكة فاجمعوا على الاقامة خمسة عشر يوما اكملوا اقول
صريحه باشتراط الشوكة ليس بقيد زائد على ما سبق فان نزولهم في بيوتهم
المدينة يبقى عنها الكن صحة الاكمال في البساتين والكروم اعم من المسابق
اللهم الا ان يقال الحق ذلك بالبيوت لقربها منها فان ما قارب الشيء
قد يعطى حكمه وفي غيرها يصرح بان عند نعزم تصير الاقامة منهم اذا
كانت الشوكة والمفتة لهم قال في البدايع وجه قوله ان الشوكة اذا
كانت لهم يقع الامن عن ايجاع العدو اياهم فيمكنهم القرار ظاهرا فاذا
صادفت محلها صحت اقول افاد اطلاقه ان ذلك يصح منهم ولو في الاهنية والنساء
عنده لكن يرد عليه ما في البناية من ان العسكر لو حاصروا اهل الاخبية والنساء
لم يصيروا مقيمين بنية الاقامة سواء نزلوا بساحتهم واخبيتهم بالاجماع
لان هذا لا يعد للاقامة فيجوز ان يكون مراده اجماع غير زفر او ان قوله هذا
لما لم يكن راجحا في المذهب نزل منزلة العدم ويرشد لذا تعبيرهم في بعض
الكتب بما ذكره برؤي بل عبر واكذا اعتمد مشايخنا الشافعي ايضا وهذا
مشعر بان الثاني ليس مذهبا لهما وعليه يحتمل ان مذهبهما كالامام
والثالث لا يقال بل يكفي على دعوى الاجماع ايضا ان ابا يوسف
يعتبر نية الاقامة في نحو الاخبية وقوله هو الاصح وعليه الفتوى
لانا نقول اعتباره ذلك من اهلها ولو فرض انهم منهم فقصدهم
بالاقامة فيها انما هو الى اتمام مرادهم كدفع شرهم وفي البدايع مستدل
وعلى المذهب بقوله ولنا ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما انه
رجلا سأله فقال نطيل الثواء في ارض الحرب قال صل ركعتين حتى

ترجع

نرجع الى اهلك ولان نية الاقامة نية القرار فانما تصح في محل صالح للقرار
ودار الحرب ليست قرارا للمسلمين المحاربين لجواز انهم بزعجهم العدو
ساعة فساعة لقوة نظرهم لانه القتال بسجال او ينفذ لهم في المسلمين
حيلة لان الحرب خدعة فلم تتصادف محلها فلغت ولانه غرضهم فتح الكفر هناك
فتح الحصن دونه التوطن وتوهم انفتاح الحصن في كل ساعة قائم فلا تتحقق
بنيتهم اقامة خمسة عشر يوما وفي فتح القدير علل له بانه مجرد نية الاقامة
لا تتم علة في ثبوت الحكم حكم الاقامة كما في المفازة فكانت البلد من دار الحرب
قبل الفتح في حق اهل العسكر كالمفازة من جهة انها ليست بموضع اقامة
قبل الفتح لانهم بين ان يهزموا فيفروا او يهزموا فيفروا فالحاصل هذه مبطلة
عزيمتهم لانهم مع تلك العزيمة موطنون انفسهم على انهم ان هزموا قبل تمام
خمسة عشر يوما وهو ما نجوز لم يقيموا وهذا معنى قيام التردد في الاقامة
فلم تنقطع النية عليها ولا بد في تحقق حقيقة النية من قطع القصد وان
كانت الشوكة لهم لان احتمال وصول المدد للعدو ووجود مكيدة من القليل
يهزم بها الكثير قائم وذلك يمنع قطع القصد وبهذا اضعف تعليل ابي يوسف
لصحة اذا كانوا في المصر ببيوت المدر لان كانوا في بيوت الاخبية لان مجرد ثبوت
المدر ليست علة ثبوت الاقامة بل مع النية ولم تقطع اقول بل وتعليل زفر ايضا
لصحة ان كانت الشوكة لهم كما هو مفاد قوله لوجود مكيدة الخ هذا حكم العسكر
المقاتلين او المحاصرين وبه تحققت ان العسكر الذي على هذه الصفة في جزيرة يريد
وانهم نوا في البيوت وكانت الشوكة لهم لا تصح نية الاقامة منهم بل يحتم عليهم قصر
الفرض الرباعي بلا شبهة في ذلك اصلا واما حكم ما اذا غلب المسلمون على مدينة هو
عزموا على ان يقيموا فيها مدة الاقامة فصاعدا فقد افاده في التجنيس لغير
بقوله عسكر المسلمين اذا دخلوا دار الحرب وغلبوا على مدينة ان اتخذوها دارا ليتموا
الصلاة وان لم يتخذوها دارا ولكن اراد وا الاقامة بها شهرا فاكثر فانهم يقصرون
لانها في الوجه الثاني بقيت دار حرب وهم محاربون فيها اقول قد استفيد بما
قدمنا ان دار الحرب في حق الغزاة كالمفازة فلا تصح نية اقامتهم بها ووجه كونهم محاربين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)